

الحكومة السعودية تحرم آلاف المعلمين من مكافآت «التعداد السكاني»



وافق مجلس الوزراء السعودي يوم الإثنين، على ما رفعه وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، بتنفيذ «الإحصاء» للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2020 وما يسبقه من الأعمال التحضيرية بالنظام الإلكتروني.

وبذلك يتضمن الملف المرفوع لـ«الوزراء» اعتماد طريقة التسجيل الإلكتروني، وإيقاف التعداد السكاني التقليدي الذي يعتمد على زيارة المنازل والمحلات التجارية والمصانع، وتدوين الأفراد وفق بيانات الاستمارة المعدة لهذا الشأن، وكان يقوم بها آلاف المعلمين طوال الأعوام الماضية.

وقال رئيس الهيئة العامة للإحصاء الدكتور «فهد بن سليمان التخيفي»، لقناة «الإخبارية»، بأنه تم تحديد عام 2020 وفق توصية من الشعبة الإحصائية بهيئة الأمم المتحدة بتنفيذ الأجهزة الإحصائية على مستوى العالم وفق السنوات الصفرية، وقرار مجلس الوزراء كان بالموافقة على قرار المجلس الأعلى بإجراء التعداد في عام 2010 و2020، و2030.

وأشار إلى أن التعداد العام الحالي سيكون بنكهة مختلفة عن التعدادات السابقة، وذلك بالاعتماد على سجلات الأفراد لدى الأجهزة الحكومية، وسنقوم بتعداد تسجيلي، وليس بالطريقة التقليدية السابقة عن طريق زيارة الأسر وتعبئة البيانات بأسلوب ورقي.

وأضاف «التخيفي»: «سوف نستفيد بالدرجة الأولى من البيانات المتعلقة بالأفراد في مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، وأيضاً بيانات المنشآت من وزارة التجارة والاستثمار، وكذلك المؤسسة العامة للبريد السعودي، ولا نستغني عن كافة الجهات الحكومية في مساعدة الهيئة العامة للإحصاء كدرجة

ثانية، مثل وزارات التعليم والصحة والعمل».

يذكر أن المملكة شهدت أربعة تعدادات سكانية مضت، كانت خلالها وزارة التعليم الذراع الأيمن للدولة في تكليف موظفيها، حيث جرى تكليف آلاف المعلمين بمختلف المناطق للتعداد والحصر، وكان آخرها في عام 1431هـ، وأجور ومكافآت العاملين آنذاك كانت على النحو التالي: العدّاد 8000 ريال، والمراقب 14000 ريال، والمشرف 18000 ريال، وسوف يحرم القرار الوزاري آلاف المعلمين من العدّاد والمكافأة.

الدولار الأمريكي = 3.7 ريال سعودي

المصدر | الخليج الجديد+ متابعات